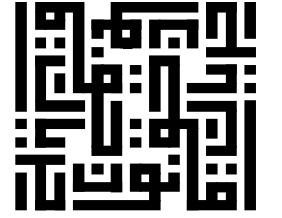


الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
THE PALESTINIAN INDEPENDENT
COMMISSION FOR CITIZENS' RIGHTS



الحق في العمل وتولي الوظيفة العامة

(قضية إنهاء عقود التشغيل المؤقت)
(قضية وقف عقود توظيف وتعيينات في الوظيفة العمومية)

سلسلة تقارير خاصة (60)

تشرين ثاني 2007

مقدمة

أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، بينما اتفقت الدول على مجموعة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ ستينيات القرن المنصرم، وأهمها الحق في العمل. ونصت المادة 25 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن "العمل حق لكل مواطن، وهو واجب وشرف وتسعى السلطة الوطنية لتوفيره لكل قادر عليه"، كما أنه يحق لكل مواطن أن يتقاضى أجره حسب نوعية العمل ومردوده وعلى الدولة أن تكفل ذلك. وتحدد الدولة عدد ساعات العمل، وتكفل الضمان الاجتماعي للعاملين، وتنظم لهم حق الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت.

في أعقاب إعلان رئيس السلطة الوطنية لحالة الطوارئ في منتصف شهر حزيران / يونيو 2007 بعد أحداث الاقتتال الداخلي التي وقعت في قطاع غزة، قرر مجلس الوزراء إنهاء عقود العمل المؤقتة للعاملين على مشروع البطالة مع وزارة العمل.

وفي قرار آخر قرر مجلس الوزراء وقف عقود الموظفين العموميين الذين تم تعيينهم بعد تاريخ 2005/12/31، حيث تم وقف كافة عقود العمل المعقودة منذ تاريخ 2005/12/31، واستثناء المعلمين الذين تم التعاقد معهم وفقا للمسابقات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي.

وإثر صدور هذين القرارين قامت الهيئة بمتابعة السياسات المتبعة في تطبيقهما، للوقوف على حقيقة تلك القرارات، وحجم تأثيرها على حق المواطن في العمل وفي تولي الوظيفة العامة.

لذا عملت الهيئة على دراسة آلية تنفيذ مجلس الوزراء لتلك القرارات، وذلك من خلال تحليل الشكاوى التي وصلت بها الخصوص، ومن خلال إجراء مقابلات مع ذوي الشأن في وزارة العمل ومجلس الوزراء، وبذلك خرجت بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

القسم الأول: إنهاء عقود التشغيل المؤقتة.

في إطار قيام السلطة الوطنية بواجبها في توفير الحق في العمل لكافة فئات المجتمع، قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتخصيص جزء من ميزانيتها لصالح برامج تشغيل مؤقتة، شملت مئات آلاف من المواطنين والمواطنات. وقد بدأت السلطة الوطنية في برنامج التشغيل المؤقت عام 2003، واستفاد من هذا البرنامج طيلة الفترة السابقة حوالي 200,000 مواطن ومواطنة عاطلين عن العمل في مناطق السلطة الوطنية¹.

نتيجة التغيرات الاقتصادية التي أفرزتها الانتخابات التشريعية عام 2006، وانقطاع التمويل المخصص لهذا البرنامج، عجزت السلطة الوطنية عن دفع مستحقات العاملين والعاملات في هذا البرنامج، مما أدى إلى تراكم المستحقات المالية للعاملين والعاملات سواء الذين انهوا عقودهم أو الذين ما زالوا على رأس عملهم.

واستطاعت وزارة العمل تشغيل ما يقارب 200000 عاطلة وعاطل باحثين عن العمل من مجموع ما يقارب 500000 متعطل مسجل على قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل ضمن برنامج مساعدات البطالة والتشغيل².

يهدف برنامج مساعدات البطالة والتشغيل ضمن الخطوط العريضة التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء إلى الحد من مشكلة البطالة عن طريق توفير فرص عمل للمتطلين الباحثين عن العمل بكافة شرائحهم لمدة مؤقتة، وذلك محاولة لتوجيه المساعدات من المفهوم الاغاثي إلى المفهوم الإنمائي.

¹ - بدأ برنامج مساعدات البطالة والتشغيل في عام 2003 من خلال وزارة المالية، وكانت طبيعته تقتصر على إفادة العاطلين عن العمل ضمن بند من بنود وزارة المالية، برز خلال هذه الفترة العديد من الإشكاليات والتجاوزات في عمل البرنامج، أهمها استفادة غير المستحقين من المساعدات التي يقدمها البرنامج، فقد استفاد من هذا البرنامج تجار وموظفين وأفراد من الأجهزة الأمنية وغيرهم قرر مجلس الوزراء بتوصية من وزارة العمل تحويل هذا البرنامج إلى وزارة العمل عبر تشكيل لجنة لإدارة برنامج البطالة المؤقتة برئاسة وزارة العمل وعضوية وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة ويمثل أو أكثر من قطاع العمال للإشراف على اختيار المستفيدين من هذا البرنامج والمصادقة على الأسماء، ووضعت اللجنة ووزارة العمل الخطوط العريضة لعمل اللجنة ومعايير ومحددات المستفيدين من البرنامج، والتي صودق عليها من قبل مجلس الوزراء ونشرت في الجريدة الرسمية.

² - تلقت الهيئة ما يزيد عن 150 شكوى، قدمت من قبل متضررين من قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم (12/04/02 م.و.س.ف) لسنة 2007م، بشأن إنهاء عقود موظفي العقود العاملين في وزارة العمل ضمن برامج التشغيل المتوقعة.

ويستفيد من البرنامج شهريا 50000 مستفيد في الضفة الغربية وقطاع غزة ولمرة واحدة. ويتم صرف مخصص قيمته 500 شيكل شهريا للمستفيد الذي لا يعمل ويبيدي استعداده لتقديم خدمات اجتماعية متى طلب منه ذلك أثناء فترة استفادته من البرنامج، ومخصص قيمته 750 شيكل للعامل المتعطل الذي يبدي استعداده للعمل لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما في الشهر الواحد أثناء فترة استفادته ويمنح المستفيد المتزوج علاوة مقدارها 150 شيكل شهريا. ولإفادة اكبر عدد من الأشخاص عمدت وزارة العمل إلى إبرام عقود عمل مؤقتة تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وستة أشهر وسنة وستين، وكانت الوزارة تجدد عقود العاملين الذين يتعاطون بمهنية³.

هذا بالإضافة إلى أن وزارة العمل عمدت إلى وضع متطلبات وشروط للاستفادة من البرنامج ووصولاً إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية في تنفيذ البرنامج عمدت وزارة العمل إلى العمل وفق إجراءات معينة، لضمان إفادة أكبر عدد ممكن من الأشخاص.⁴

³ - مقابلة الهيبة مع السيدة رشا عمارنة، مديرة الدائرة القانونية في وزارة العمل بتاريخ 2007/8/24

⁴ - الاختيار بين جميع المسجلين المتعطلين على قاعدة بيانات نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني وفق المعايير التي تم المصادقة عليها من قبل مجلس الوزراء، وذلك نظراً لأن الإمكانيات المادية للسلطة ليست قادرة على تغطية كافة حالات البطالة. ويتم استخدام مؤشرات المؤهلات العلمية، الحالة الاجتماعية، والإعالة، والإعاقة، الجنس، المؤهل العلمي، العمر، وتعطى هذه المعايير أوزان محددة في معادلة الاختيار مبنية على طبيعة توزيع نسب البطالة وفق المؤشرات المذكورة.

- ومن اجل مزيد من التأكد من دقة المعلومات، قامت اللجنة بتعيين فرق بحث ميداني مدربة لدى مديريات العمل في المحافظات تقوم بالتدقيق في القوائم التي يتم اختيارها ضمن المعيار، وذلك من خلال زيارة بيوت المرشحين للاستفادة والتدقيق مع مؤسسات محلية ذات مصداقية مثل المجالس المحلية.
- ومن اجل مزيد من التأكد يتم إرسال القوائم التي تم اختيارها إلى وزارة المالية للتأكد من أن المرشحين لا يحصلون على منحصاصات مالية من جهات أخرى أو أنهم لا يعملون في إحدى مؤسسات السلطة الوطنية.
- يتم تفريغ المستفيدين الراغبين بالعمل في مؤسسات محلية سواء حكومية أو أهلية أو قطاع خاص، وذلك بهدف تحقيق الفائدة الاقتصادية للمجتمع، وللتأكد من صدق الباحث عن العمل وإعطاء فرص للتدريب واكتساب الخبرة.
- منع النساء ربات البيوت من التسجيل أصلاً في مديريات العمل إذا كنّ لم يعملن سابقاً، على اعتبار أنهن طالبات مساعدة وليس طالبات عمل، ويتم تحويل الحالات الاجتماعية المحتاجة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية للاستفادة من المساعدات الاجتماعية هناك.
- منع الطلبة من التسجيل أيضاً، فيما عدا طلبة جامعة القدس المفتوحة، مع التأكد من عدد الساعات التي يسجلها الطالب في الفصل

أولاً: حيثيات توقف المشروع.

بعد الانتخابات التشريعية في العام 2006 ونجاح حركة حماس، قامت الدول الأوروبية بقطع مساعداتها المالية عن السلطة الوطنية، وتم وقف الدعم المالي للبرنامج، وبذلك توقف تمويل المشروع. وعلى الرغم من توقف التمويل منذ ذلك التاريخ إلا أن وزارة العمل لم توقف المشروع واستمر العمل به. ونتيجة هذا الوضع ترتب على استمرار البرنامج وتوقف التمويل استحقاقات مالية في ذمة السلطة الوطنية لأصحاب هذه العقود.

وبتاريخ 2007/6/27 اصدر مجلس الوزراء قرار رقم (12/04/02/م.و/س.ف) لسنة 2007م⁵ بشأن إنهاء عقود موظفي العقود العاملين في وزارة العمل ضمن برامج التشغيل المتوقفة، حيث شمل هذا القرار جميع العمال والعاملات الذين تعاقدت معهم وزارة العمل وبرامج تشغيلهم متوقفة و يبلغ عددهم 376 عاملا وعاملة.

ثانياً: الإطار القانوني الناظم للعقود.

نظم قانون الخدمة المدنية أسس التعيين في سلك الوظيفة العامة، واعتبر الوظيفة العامة مجموعة المهام التي توكلها جهة مختصة إلى الموظف للقيام بها بمقتضى هذا القانون أو أي تشريع آخر أو تعليمات أو قرارات إدارية وما يتعلق بها من صلاحيات وما يترتب على تلك المهام من مسؤوليات، واعتبر القانون أن التعيين في الوظيفة يجب أن يكون من خلال إجراءات محددة مسبقاً، كما أن التعيين في الوظيفة العامة يكون بصورة دائمة. ونظم قانون الخدمة المدنية أصول التعيين في الوظائف المؤقتة ونص على أن هذا التعيين يشمل فئة الخبراء والمستشارين، وفق الإجراءات واللوائح المعمول فيها.

ولكن وزارة العمل نظمت العلاقة بينها وبين العاملين والعاملات الذين تعاقدت معهم على برنامج التشغيل المذكور أعلاه، وكيّفت العلاقة بين السلطة وبين العاملين على أساس الغاية والهدف من البرنامج، وهو توفير فرص عمل مؤقتة، وبهذا قامت وزارة العمل بإبرام عقود مؤقتة تتراوح مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة، وقابلة للتديد، وأخضعت وزارة العمل العقود إلى أحكام قانون العمل الفلسطيني الساري المفعول، وكيّفت هذه العقود بأنها عقود فردية،

⁵ - لمزيد من المعلومات راجع قرار مجلس الوزراء بإلغاء عقود العمل المؤقتة، مرفق رقم 1.

محددة المدة، واعتبرت الوزارة نفسها بمثابة رب العمل، الذي يبرم عقدا مع عامل لمدة محددة لانجاز عمل معين يلتزم بموجبه العامل بأداء عمل لمصلحة صاحب العمل وتحت إشرافه وإدارته، ويلتزم فيه صاحب العمل بدفع الأجر المتفق عليه للعامل، متخلياً عن دورها كمؤسسة عامة.

وبمراجعة شاملة لعقود العمل، يظهر أنها تخضع للأحكام المتعلقة بعقود العمل محددة المدة، غير أن بعض هذه العقود لم تنتهي بانتهاء مدتها، وإنما استمر العاملون بالعمل، أو انه تم تمديدها لأكثر من سنتين، الأمر الذي جعلها تتحول إلى عقود غير محددة المدة، وبالتالي تخضع إلى الأحكام التي يخضع لها هذا النوع من العقود في قانون العمل الفلسطيني، وذلك على النحو التالي:

أ. عقود العمل محددة المدة.

تعتبر عقود العمل عقود محددة المدة، طالما لم تتجاوز مدة التجديد سنتين متتاليتين، ويتمتع العاملون بعقود عمل محددة المدة بمن فيهم العاملون بموجب عقد عمل عرضي أو عقد عمل موسمي بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي يخضع لها العاملون بعقود عمل غير محددة المدة في ظروف مماثلة مع مراعاة الأحكام الخاصة بالعمل لمدة محددة أو عرضية أو موسمية.

وحول انتهاء عقد العمل محددة المدة، فهو ينتهي باتفاق الطرفين، أو بانتهاء مدته في الأعمال العرضية أو المؤقتة أو الموسمية. ولكن اعتبرت وزارة العمل أنها قامت مسبقاً وعند بداية التعاقد بتقديم صورة واضحة عن طبيعة التوقيت في البرنامج، ما قد يضطرها عند انقطاع التمويل المخصص لهذا المشروع إلى إنهاء المشاريع المتوقعة.

ب. عقود العمل غير محددة المدة.

قامت وزارة العمل بتجديد بعض العقود لأكثر من سنتين، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت هذه العقود عقوداً غير محددة المدة، حيث اعتبر القانون انه إذا استمر طرفاً عقد العمل المحدد المدة في تنفيذه بعد انقضاء مدته اعتبر العقد غير محدد المدة. كما يمنح العامل الذي أمضى سنة من العمل الحق في مكافأة نهاية خدمة مقدارها اجر شهر عن كل سنة قضاها في العمل على أساس آخر اجر تقاضاه دون احتساب ساعات العمل الإضافية.

ويجوز لأي من طرفي عقد العمل غير محدد المدة إنهائه بمقتضى إشعار يرسل بعلم الوصول إلى الطرف الآخر قبل شهر من إنهاء العمل، ويحق للعامل الذي تلقى إشعاراً من صاحب العمل بإنهاء عقد العمل التغيب عن العمل طيلة النصف الثاني من مدة الإشعار، ويعتبر تعسفاً إنهاء عقد العمل دون وجود أسباب موجبة لذلك.

ويستحق العامل تعويضاً عن فصله تعسفاً (خلافاً للشروط التي حددها القانون) مقداره شهرين عن كل سنة قضاها في العمل على ألا يتجاوز التعويض أجره عن مدة سنتين.

ثالثاً: الإجراءات التي اتخذتها وزارة العمل.

بعد صدور قرار مجلس الوزراء بشأن إنهاء عقود العاملين في وزارة العمل ضمن برامج التشغيل المتوقفة، قامت وزارة العمل بإبلاغ العاملين بقرار مجلس الوزراء، باعتبار أن معظم عقود العمل المبرمة معهم هي عقود محددة المدة، وقد كانت منتهية حكماً، حيث انقضت كل المشاريع التي كان يعمل بها هؤلاء، ولكن بقيت عقودهم سارية المفعول، ولم يتم اتخاذ قرار بإنهائها بعد انقضاء مدتها، ولم تقم وزارة العمل بإرسال إشعار بعلم الوصول للعاملين والعاملات.

وبناء على أن معظم العاملين والعاملات لم يتلقوا مستحقاتهم قامت وزارة العمل بإرسال كتاب بمذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء بشأن جدولة الاستحقاقات المالية لموظفي عقود البطالة بسبب إنهاء عقودهم، وقد تضمنت هذه الاستحقاقات " الرواتب المتأخرة عن فترة تزيد على أربعة عشر شهراً، وكذلك الاستحقاقات القانونية كمكافأة نهاية الخدمة وبدل الإشعار لكل من تجاوزت فترة خدمته منهم سنتين متتاليتين.⁶

وبناء عليه قرر رئيس مجلس الوزراء جدولة استحقاقات هؤلاء الموظفين على عدد من الدفعات تبدأ بتاريخ 1-2007/8/7، كما قرر رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة من وزارة العمل ووزارة المالية لاحتساب مستحقات موظفي العقود، وقد تم دفع جزء من مستحقات العاملين والعاملات ابتداء من شهر تموز/2007.⁷

⁶ - المرفقات رقم 2-4 و6.

⁷ - مرفق رقم 5.

خاتمة/ استنتاجات وتوصيات القسم الأول.

استنتاجات

- من خلال ما ورد في التقرير وفي الشكاوى التي وردت للهيئة، يتبين أن غاية وهدف السلطة الوطنية الفلسطينية من برنامج التشغيل المؤقت هو تقديم مساعدات مادية للمواطنين، ولكن من خلال برامج تهدف إلى إحداث نقلة في برامج تقديم المساعدات تتمحور في الانتقال من مفهوم الإغاثة إلى التنمية.
- على الرغم من انطباق أحكام قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 على العلاقة بين وزارة العمل وبين العمال والعمالات الذين تم التعاقد معهم، إلا أن وزارة العمل هي جهة حكومية، وهي المسؤولة عن تطبيق أحكام قانون العمل، حيث تنص المادة (2) على أن "العمل حق لكل مواطن قادر عليه، تعمل السلطة الوطنية على توفيره على أساس تكافؤ الفرص ودون أي نوع من أنواع التمييز". وبموجب ذلك فإن السلطة الوطنية مخولة بتوفير فرص عمل لجميع المواطنين والمواطنات، وخصوصا في ظل ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة العالية، وانطلاقا من واجبات وحقوق المواطنة المتبادلة بين الدولة والمواطنين.
- في ظل الاحتكام لقانون العمل، فإن الحقوق المترتبة للمستخدمين والمستخدمات هي الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل.
- يتضح من مجمل الشكاوى التي تسلمتها الهيئة أن جميع المتظلمين من المستخدمين والمستخدمات يطالبون وزارة العمل بإعادتهم إلى العمل أو بتجديد عقود عملهم كطلب أساسي لهم لأنهم يعانون من البطالة.
- يتضح من مجمل الشكاوى التي وردت للهيئة أن للمستخدمين والمستخدمات مستحقات مالية متأخرة منذ ما يزيد عن سنة ونصف.

توصيات

- ضرورة البدء بصرف المستحقات المالية المتأخرة والمستحقات المالية الناجمة عن إنهاء العقود للعاملين في عقود التشغيل المؤقتة.
- إن وزارة العمل والسلطة الوطنية الفلسطينية مطالبة بوضع التزاماتها نصب عينيهما في أعمال توفير الحق في العمل لكل المواطنين والمواطنات ضمن برامج تحد من البطالة، وتحقق الأمان والاستقرار الوظيفي، ولا تؤدي إلى ترهل في الوظائف العامة أو مخالفة القوانين.

القسم الثاني: التوظيف في الوظيفة العمومية.

بمجيء الحكومة الثانية عشرة اصدر رئيس مجلس الوزراء القرار رقم (12/04/01م.و/س.ف) سنة 2007 بشأن وقف كافة عقود العمل المعقودة بعد تاريخ 2005/12/31، باستثناء المعلمين الذين تم التعاقد معهم وفقا للمسابقات التي أجرتها وزارة التربية والتعليم العالي.⁸

تم تشكيل لجنة مختصة خاصة للبت في القضايا المقدمة من الموظفين المدنيين⁹ الذين تم تعليق قرارات تعيينهم أو ترقيتهم، تضم في عضويتها ديوان الموظفين ووزارة المالية، والأمانة العامة لمجلس الوزراء والوزارة المعنية.¹⁰

وفي أعقاب تشكيل هذه اللجنة تلقت مئات من تظلمات الموظفين الذين تضرروا من قرار مجلس الوزراء بوقف راتبهم، فقررت اللجنة ونتيجة العدد الكبير من التظلمات أن تدرس موضوع موظفي العقود بشكل جماعي وليس كل تظلم بشكل منفرد، فقامت بمخاطبة الوزارات لإرسال قائمة الموظفين الذين تحتاجهم الوزارة ولهم شاغر على الهيكلية، ومن هم على رأس عملهم، وبناء على احتياج الوزارات والمعلومات التي تقدمها تم البت بالآلاف من العقود.¹¹

كما تلقت الهيئة العديد من الشكاوى المقدمة من قبل موظفين يعملون على كادر الوظيفة العمومية،¹² الأمر الذي دعاها إلى متابعة الموضوع وعقد جلسة استماع لأمين عام مجلس الوزراء رئيس ديوان رئيس الوزراء الدكتور سعدي الكرنز خلال شهر آب 2007، في مقر الهيئة في رام الله، للوقوف على مجريات وحقائق الأمور.

⁸ - مرفق رقم 8.

⁹ - اصدر د. سعدي الكرنز أمين عام مجلس الوزراء رئيس ديوان رئيس الوزراء في شهر تموز/2007، رسالة إلى رئيس الوزراء وزير المالية السيد سلام فياض لتنسب موظف من وزارة المالية لعضوية هذه اللجنة وكذلك إلى رئيس ديوان الموظفين العام لتنسب ممثلين لها في اللجنة.

¹⁰ مرفق رقم 9.

¹¹ - لقاء الهيئة مع السيدة عبير الوحيدى ممثلة الأمانة العامة لمجلس الوزراء في اللجنة الخاصة في البت في القضايا المقدمة من قبل الموظفين المدنيين، في مقر رئاسة الوزراء، بتاريخ 2007/9/23.

¹² - مرفق رقم 10.

أولاً: الوقف عن العمل ووقف الراتب في الوظيفة العامة.

على الرغم من أن قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه قد نص على وقف كافة عقود العمل بعد تاريخ 2005/12/31، إلا أن اللجنة المكلفة قامت بدراسة جميع ملفات الموظفين الذين عملوا في الوظيفة العامة سواء بعقود أو بموجب قرارات تعيين في الوظيفة العامة، بناء على ترشيح الوزارة المعنية، وذلك على النحو التالي:

1. حالة وقف رواتب موظفين عموميين في الوظيفة العامة.

قسمت اللجنة المكلفة بدراسة ملفات الموظفين العموميين الذين عينوا في الوظيفة العامة بموجب قرارات تعيين إلى فئتين:

الفئة الأولى: ضمت كافة الموظفين الذين تم تعيينهم قبل تاريخ 2005/12/31، ولكن تأخر إدخالهم في كشوفات الرواتب إلى ما بعد التاريخ المذكور، إضافة إلى الموظفين الذين لم يستلموا رواتبهم من خلال البريد لسبب أو لآخر، وقد بلغ عدد الموظفين ضمن هذه الفئة 4546 موظفاً.

الفئة الثانية: ضمت كافة الموظفين الذين تم تعيينهم في الفترة الممتدة ما بين 2006/01/01 وحتى 2006/03/31، وبلغ عددهم 546 موظفاً. وضمت كذلك كافة الموظفين الذين تم تعيينهم بعد تاريخ 2006/04/01 إضافة لعدد من الموظفين الذين قطعت رواتبهم لعدم التزامهم بتعليمات "الحكومة الشرعية"¹³.

وقد حدد قانون الخدمة المدنية رقم 4 لسنة 1998 شروط التعيين في الوظيفة العامة،¹⁴ وإجراءات إقالة الموظف العام من الوظيفة العامة. وبناء عليه، فإن أي تعيين مخالف لأحكام هذا القانون يعتبر تعييناً غير قانوني، سواء كان هذا التعيين في التواريخ المحددة في الفئتين أعلاه أو سابق لهذه التواريخ أو لاحق عليها.

¹³ - دجحت اللجنة بين الموظفين بعقود والموظفين المعيّنين بعد 2007/4/1، وكذلك الموظفين الذين قطعت رواتبهم لعدم التزامهم بتعليمات

الحكومة الشرعية، وعددهم 3908 موظفين.

¹⁴ - المواد 17-29 من قانون الخدمة المدنية.

ولم يأت قانون الخدمة المدنية والتعديلات التي طرأت عليه فيما بعد على ذكر أي إجراء يتعلق بالوقف عن العمل لمدة غير محددة، أو بوقف الراتب، سواء كإجراء ناظم، أو كعقوبة واقعة على الموظف جراء مخالفته لأحكام قانون الخدمة المدنية، حيث أورد القانون الأحكام الجزائية في حالة مخالفة القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات المعمول بها في الخدمة المدنية أو في تطبيقها، بحيث يوقع عليه إحدى العقوبات التالية: التنبيه، الإنذار، الخصم من الراتب بما لا يزيد عن راتب خمسة عشر يوماً، الحرمان من العلاوة الدورية أو تأجيلها مدة لا تزيد عن ستة أشهر، الحرمان من الترقية، الوقف عن العمل مدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الراتب، تخفيض الدرجة، الإنذار بالفصل، الإحالة إلى المعاش، والفصل من الخدمة. كما لم يرد في قانون الخدمة المدنية أو حتى في أحكام القانون الأساسي تعريفاً لما سمي "بعدم الالتزام بالشرعية" كفعل جرمي يرتكبه الموظف يستوجب إيقاع المؤيدات الإدارية والمالية على الموظفين.¹⁵

2. وقف عقود العمل في الوظيفة العامة.

لم تقسم اللجنة المكلفة ببحث وقف عقود عمل عدد من الموظفين العاملين في الخدمة المدنية، وإنما تعاملت معهم كفئة واحدة مجتمعين، وهي فئة الموظفين في الوظيفة العامة بعقود.¹⁶

وفيما يتعلق بعقود العمل تخضع تلك العقود إلى أحكام قانون العمل بشأن العقود غير محددة المدة بحسب احد البنود الصريحة في تلك العقود¹⁷. وكان قانون العمل قد حدد إجراءات انتهاء عقود العمل غير محددة المدة في الآتي: 1- يجوز لأي من طرفي عقد العمل غير محدد المدة إنهاؤه بمقتضى إشعار يرسل بعلم الوصول إلى الطرف الآخر قبل شهر من إنهاء العمل. 2- يحق للعامل الذي تلقى إشعاراً من صاحب العمل بإنهاء عقد العمل التغيب عن العمل طيلة النصف الثاني من أجل الإشعار ويعتبر تغيبه عملاً فعلياً في المنشأة. 3- يعتبر تعسفياً إنهاء عقد العمل دون وجود أسباب موجبة لذلك¹⁸.

¹⁵ - تصف هذا القرار بأنه مخالف لأحكام قانون الخدمة المدنية، ويأتي إصداره حسباً ذكرت السيدة عبير الوحيددي تحقيقاً لأهداف اقتصادية وسياسية وإصلاحية.

¹⁶ - كانت عقود هذه الفئة تنص على أنهم معينون بعقود إلى حين الانتهاء من إجراءات تعيينهم وتثبيتهم في الوظيفة العامة. وكذلك، فقد جمعت اللجنة مع العاملين المعينين بعقود آخرين معينين بموجب قرارات تعيين دون معرفة السبب الذي يستدعي هذا الجمع، وقد بلغ عدد الموظفين ضمن الفئة الثالثة (موظفين بعقود وموظفين معينين بموجب قرارات تعيين) 3908 موظفاً.

¹⁷ - تضمنت تلك العقود بنداً مفاده أنها: " تبدأ من تاريخ 2006/12/3 وتنتهي عند استكمال إجراءات التعيين"، وبندا آخر مفاده: "بالإضافة إلى ما جاء في هذا العقد تسري على الطرف الثاني كجزء لا يتجزأ من هذا العقد أحكام قانون العمل رقم 7 لسنة 2000، إلخ".

¹⁸ - المادة 46 من قانون العمل.

ولا يترتب أي اثر قانوني على تضمين العقود الموقعة بين السلطة التنفيذية كرب عمل، وبين الأشخاص الذين جرى التعاقد معهم شرطا مفاده بان مدة انتهاء العقد تبدأ منذ تعيين وتثبيت العامل أو العاملة في الوظيفة العامة، كون هذا الشرط يتعارض مع الأحكام القانونية الواردة في قانون آخر، وهو قانون الخدمة المدنية الذي ينظم أحكام التعيين في الوظيفة العامة.

ثانيا: نتائج عمل اللجنة المكلفة ببحث رواتب الموظفين المدنيين الذين تم تعليق صرف رواتبهم.

بتاريخ 2007/8/16، رفعت اللجنة المكلفة ببحث رواتب الموظفين المدنيين تقريرا عن سير أعمالها إلى رئيس مجلس الوزراء.¹⁹ وقد بين التقرير إحصائيات حول أعداد الموظفين الذين شملهم وقف الراتب، واليات عمل اللجنة، حيث بلغ عدد الموظفين المدنيين الذين شملهم القرار المذكور 9000 موظفا، تم تقسيمهم إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى والثانية كانت تشمل موظفين معينين في الوظيفة العامة بموجب قرارات تعيين، أما الفئة الثالثة فخلطت بين المعينين بعقود وعدد من الموظفين المعينين بقرارات تعيين في الوظيفة العامة. وقد أوصت اللجنة بإعادة صرف رواتب عدد من الموظفين الذين تم وقف صرف رواتبهم بناء على مجموعة من المعايير، وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى: وهم الموظفون المعينون قبل 2007/12/31، ولم تُستكمل إجراءات تعيينهم، حيث حددت اللجنة المعايير التي سيتم على أساسها إعادة صرف رواتب هذه الفئة من الموظفين، وهي الالتزام بقرارات "الحكومة الشرعية"، إضافة للتواجد على رأس العمل، وتوصية الوزارة أو المؤسسة الايجابية بهذا الشأن.

الفئة الثانية: وهم الموظفون المعينون بين 1/1-2006/4/1، حيث حددت اللجنة المعايير التي سيتم على أساسها إعادة صرف رواتب هذه الفئة، وهي إضافة إلى المعايير السابقة وجود شاغر على تشكيلات الوظائف للمؤسسة المعنية بحسب موازنتها، وإجراءات تعيين سليمة تتضمن الإعلان عن الوظيفة والمسابقة الخاصة بها.

¹⁹ -تم تزويد الهيئة بنسخة عن تقرير اللجنة المذكورة.

الفئة الثالثة: وهم الموظفون بعقود وموظفون معينون بموجب قرارات تعيين غير أنهم لم يلتزموا بقرارات الحكومة الشرعية حسب الشروط التي وضعتها اللجنة، حيث اشترطت اللجنة حتى يتم إعادة صرف رواتب موظفي هذه الفئة الالتزام بقرارات وتعليمات الحكومة الشرعية، التواجد على رأس العمل، وجود شاغر في الهيكل التنظيمي وجدول تشكيلات الوظائف للمؤسسة المعنية، إجراءات تعيين سليمة تتضمن الإعلان عن الوظيفة والمسابقة الخاصة بها، توصية الوزارة الايجابية بشأن الموظف المعني وحاجتها الماسة لوجوده، إضافة إلى السلامة الأمنية.²⁰

وبموجب تلك المعايير، أوصت اللجنة بصرف رواتب 4748 موظفا ضمن الفئتين الأولى والثانية، في حين تم استثناء 344 موظفا من إجمالي الموظفين في هاتين الفئتين، والبالغ عددهم الإجمالي 5092 موظفا، لسبب أو لأكثر من الأسباب التالية:

- 1- عدم ورود معلومات حول أولئك الموظفين من وزاراتهم.
- 2- عدم التزامهم بقرارات وتعليمات "الحكومة الشرعية".
- 3- عدم وجودهم على رأس عملهم.
- 4- عدم وجود توصية ايجابية من الوزارة أو المؤسسة الحكومية بشأن الموظف المعني.

وفيما يتعلق بالموظفين المندرجين في الفئة الثالثة البالغ عددهم 3908، فقد أوصت اللجنة بإعادة صرف رواتب 1586 موظفا، من بينهم 288 موظفا فقط يعملون على بند العقود، فيما تم استثناء 2322 موظفا لوحد أو أكثر من الأسباب التالية:

- عدم ورود معلومات حول أولئك الموظفين من وزاراتهم أو مؤسساتهم.
- عدم التزامهم بقرارات وتعليمات الحكومة الشرعية (الحكومة الثانية عشرة).
- عدم وجودهم على رأس عملهم.
- عدم وجود شواغر على الهيكل التنظيمي وجدول تشكيلات الوظائف الخاص بالمؤسسات المعينين فيها.
- عدم وجود شاغر في الموازنة.
- إجراءات تعيين غير سليمة.
- عدم وجود توصية ايجابية من الوزارة بشأن الموظف المعني.
- عدم حاجة الوزارة أو المؤسسة لاستمرارية عملهم خاصة فيما يتعلق بموظفي العقود.

²⁰ - اصدر مجلس الوزراء في الحكومة التاسعة في العام 2006 قرارا بإلغاء شرط السلامة الأمنية كشرط للتعيين في الوظيفة العامة، واكتفى بالصحيفة الجنائية لطالب التعيين.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بان عدد الموظفين الذين تم التوصية بإعادة صرف رواتبهم للأسباب المذكورة أعلاه من إجمالي الموظفين المدنيين الذي تم تعليق صرف رواتبهم سواء المعينين بعقود أو بموجب قرارات تعيين هو 6334 موظفاً، أي ما نسبته 70,4%، إي بواقع 93,4% من الموظفين المندرجين ضمن الفئتين الأولى والثانية، و 40,6% من الموظفين المندرجين ضمن الفئة الثالثة.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالموظفين المخالفين للشرعية والذين لم ترد أسمائهم أصلاً ضمن الكشوفات الأولية الواردة للجنة من وزارة المالية، فإن الأمانة العامة تقوم بتحديث البيانات والمعلومات الخاصة بهم أولاً بأول وبالتنسيق مع وزاراتهم ومؤسساتهم إضافة للتنسيق مع الأجهزة الأمنية بشأنهم بحسب ما أفادت به اللجنة.

خاتمة/استنتاجات وتوصيات القسم الثاني.

استنتاجات

مما جاء في التقرير نستنتج ما يلي:

- إن قيام اللجنة ببحث قرارات تعيين الموظفين في الوظيفة العامة فيه مخالفة وتجاوز لقرار مجلس الوزراء، لأنه ينص صراحة على وقف عقود العمل المبرمة فقط، ولا يشمل الموظفين المعيّنين في الوظيفة العامة بموجب قرارات تعيين.
- لم يتضمن قانون الخدمة المدنية الذي يحدد العقوبات الإدارية التي يمكن فرضها على الموظف العام أسلوب "وقف العقد" كأحد أنواع العقوبات التي يمكن استعمالها في مجازاة الموظف العام إدارياً.
- خالفت اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع الموظفين الذين تم إيقاف رواتبهم قرار مجلس الوزراء في الحكومة التاسعة المتعلق بإلغاء شرط السلامة الأمنية، واعتماد صحيفة السوابق الجنائية.
- قامت اللجنة بإيقاف جميع موظفي العقود عن العمل، كما تم إيقاف مخصصاتهم المالية، وتم في نفس الوقت وقف راتب عدد آخر من الموظفين، وهم ما زالوا على رأس عملهم.
- اشترطت اللجنة توصية الوزارة التي يعمل فيها الموظف الذي تم إيقاف راتبه كشرط لإعادة صرف الراتب، بناء على معايير وجود شاغر له على الهيكلية، وأنه على رأس عمله، وأن الوزارة بحاجة إليه، رغم أنه كان قد وضع في الوظيفة العامة، وقبض عدداً من الرواتب، وكان من المفترض أنه قد وضع على شاغر وظيفي.
- بلغ عدد الموظفين الذين تم إيقاف رواتبهم 9000 موظف وموظفة، في حين بلغ عدد الموظفين والموظفات الذين صدرت توصية بصرف رواتبهم بقرار من اللجنة المكلفة 6334 موظف وموظفة، أي ما نسبته 70.4%.
- عدم انسجام قرار مجلس الوزراء بوقف عقود العمل في الوظيفة العامة مع الأحكام القانونية الواردة في قانون الخدمة المدنية وقانون العمل، وبخاصة في الآلية التي اتبعت في تنفيذ القرار المذكور.
- حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن اللجنة المختصة لم تنته من متابعة أعمالها، حيث ما زالت اللجنة تتابع مع تلك الوزارات التي ما زالت لم تحدد أوضاع الموظفين والموظفات المدرجين على كادرها.

توصيات

من خلال مراجعة قرارات مجلس الوزراء، ونتائج عمل اللجنة المشكلة لدراسة ملفات الموظفين المشمولين بقرار مجلس الوزراء الخاص بوقف رواتب عقود العمل أو وقف رواتب عدد من الموظفين العموميين، فإن الهيئة توصي بما يلي:-

- ضرورة إعمال قرار مجلس الوزراء في الحكومة التاسعة والقاضي بإلغاء شرط السلامة الأمنية كشرط للتعيين في الوظيفة العامة، وعدم اعتماده كشرط للبقاء في الخدمة المدنية.

- من أجل إنفاذ سيادة القانون، فإنه من الضروري إعمال قانون الخدمة المدنية وقانون العمل بشأن إنهاء عقود العمل ووقف رواتب الموظفين العموميين أو فرض أية جزاءات عليهم.

- ضرورة العمل على وقف أية إجراءات بشأن موظفين تم وقف رواتبهم أو تم إنهاء عقودهم بشكل مخالف لقانون الخدمة المدنية وقانون العمل.

- ضرورة استكمال اللجنة لأعمالها بشكل ينسجم مع أحكام قانون الخدمة المدنية وقانون العمل.

المرفقات

مرفق رقم 1

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية

مجلس الوزراء

للتصحيح
مرفق رقم (11)

قرار مجلس الوزراء رقم (12/04/02م.و.س.ف) لسنة 2007م
بشأن إنهاء عقود موظفي العقود العاملين في وزارة العمل ضمن برامج التشغيل المتوقعة

بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً
وتنسيب رئيس الوزراء
وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لعام 2003م؛

وبناءً على القرار رقم 14/06/2007م بإعلان حالة الطوارئ؛

فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ (2007/06/27) ما يلي:

مادة (1)

إنهاء عقود موظفي العقود العاملين في وزارة العمل ضمن برامج التشغيل المتوقعة.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويسري اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2007/06/27 م
لثلاثي عشر من جمادى الآخرة من عام 1428هـ

فياض
رئيس مجلس الوزراء



مرفق رقم 2

05/09/2007 12:07

022409580
ML

NO.983 081

Palestinian National Authority
Ministry of Labour
C.A.U



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة العمل
وحدة شؤون مجلس الوزراء

Ref.
Date

الرقم 2 / 25 / 3 / 739
25/7/2007

مرفق رقم (٥)

الأخ الدكتور سعدي الكرنز حفظه الله
أمين عام مجلس الوزراء

الموضوع: ابراج بند على جدول أعمال الجلسة العاشرة المقرر

عقدتها بتاريخ 2007/7/18

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، أرجو أذراج مقترح الوزارة بشأن جدول استحقاقات موظفي عقود البطالة المنهاة عقودهم والمنكرة التفسيرية بهذا الخصوص، علماً بأن قرار مجلس الوزراء بخصوص صرف دفعة من مستحقات الموظفين لا ينطبق عليهم، كما أنهم مستثنون من فرصة الاستئناف، حيث أن إنهاء عقودهم جرى بشكل قطعي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. سمير عبد الله
وزير العمل



تسليم

الموظف

Palestinian National Authority

MINISTRY OF LABOUR
MINISTER OFFICE



السلطة الوطنية الفلسطينية

وزارة العمل
مكتب الوزير

رقم: 746 / 2151

التاريخ: 2007/8/28

صرفاً رقم (س)

حفظه الله

دولة الأخ الدكتور سلام فياض

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية

الموضوع: صرف دفعة من مستحقات موظفي العقود في وزارة العمل

تحية واحتراماً،

تهديكم وزارة العمل تحياتها الحارة، ونود إعلامكم أنه لم يجر تنفيذ قرار صرف دفعة من مستحقات موظفي العقود في وزارة العمل التي تم الغائها، هذا مع العلم أن تلك العقود ألغيت وهي غير قابلة للاستئناف، ولا بد من تسوية مستحقاتهم القديمة بما يوفر لهم المال لمساعدتهم على التكيف مع الوضع الجديد. شاكراً لكم تفهمكم للأمر،

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،

د. سمير عبد الله

وزير العمل

Palestinian National Authority
Ministry of Labour
Minister's Office

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة العمل
مكتب الوزير

الرقم: ٢٤٠/٣
التاريخ: ٢٠٠٧/٠٩/٠٥

الأخ د. سلام فياض حفظه الله
وزير العمالة

مرفق رقم ٤

الموضوع: مستحقات وزارة العمل لدى وزارة المالية حتى تاريخ ٢٠٠٧/٠٦/٣٠

تحية طيبة وبعد ..

مرفق اذناه جدول يوضح مجموع المستحقات المالية لوزارة العمل لدى وزارة المالية مفصلة حسب مادة الاستفاد، والمبلغ المستحق.

الرقم	الوصف	المبلغ	التاريخ
١	الباحثين في المحافظات الشمالية	٤٢٦٥٥٥٠	من شهر ايار/٢٠٠٦ ولغاية نهاية حزيران/٢٠٠٧
٢	الباحثين في المحافظات الجنوبية	٤٧٦٠٤١٧	من شهر اب/٢٠٠٦ ولغاية نهاية حزيران/٢٠٠٧
٣	رواتب مستفيدي برنامج مساعدات البطالة والتشغيل	٧٦٥٢١٠٠	مستفيدي الدفعة العاشرة لشهر كانون ثاني + مستفيدو الدفعة الحادية عشر حتى مجرى اذار/٢٠٠٦
٤	رواتب مستفيدي برنامج شركاء التشغيل المؤقت في القطاع الخاص	١٥١٦٨٢٠	من شهر اذار/٢٠٠٦ ولغاية نهاية كانون اول/٢٠٠٦
	مجموع المستحقة	١٥١٦٨٢٠	

مع فائق الاحترام والتقدير،

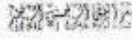
د. سمير عبد الله
وزير العمل



تمهيداً لقراره رقم ٢٤٠/٣

Ramallah Al Etwat.
Tel: 09970 2 2409562 - 3
Fax: 09970 2 2409580

رام الله شارع الامين
هاتف: ٠٩٩٧٠ ٢ ٢٤٠٩٥٦٢ - ٣
فاكس: ٠٩٩٧٠ ٢ ٢٤٠٩٥٨٠



Palestinian National Authority
Ministry of Labour



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة العمل
وحدة شؤون مجلس الوزراء

C.A.U

الرقم:

التاريخ: 2007/07/19

قرار مجلس الوزراء رقم () لسنة 2007

مجلس الوزراء،

بعد الإطلاع على قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، وعلى ما عرضه وزير العمل، وبناء على ما أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ (2007/7/18)، أصدرنا ما يلي:-

المادة (1)

يتم جدولة استحقاقات الموظفين على عقود البطالة والتي أنهيت عقودهم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12/04/02) م.و.س.ف) لسنة 2007 على عدد دفعات تبدأ بتاريخ 2007/9/1 وتنتهي بتاريخ

المادة (2)

بصرف نهولاء الموظفين راتب شهرين كدفعة عاجلة تسدد بموعد أقصاه 1-2007/8/7.

المادة (3)

تشكل لجنة من وزارة العمل ووزارة المالية لاحتساب مستحقات الموظفين أعلاه حسب قانون العمل رقم (7) لسنة 2007، على أن تنتهي أعمالها خلال مدة أقصاه عشرة أيام من تاريخ هذا القرار.

المادة (4)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به اعتباراً من تاريخه.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ 2007/7/18.

د. سلام فياض

رئيس مجلس الوزراء

Palestinian National Authority
Ministry of Labour



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة العمل
وحدة شؤون مجلس الوزراء

C.A.U

الرقم:

2007/07/19

مرفق رقم (1)

مذكرة تفسيرية

بشأن جدونة استحقاقات موظفي عقود البطالة

المقترح:

استصدار قرار بشأن جدونة استحقاقات موظفي عقود البطالة الذين عملوا لدى وزارة العمل على برنامج التشغيل المؤقت والسذين أُنهيبت عقودهم بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (12/04/02) م.و.س.ف لسنة 2007.

المبررات:

- تم بتفلي هؤلاء الموظفين المشار إليهم أعلاه لية رواتب منذ فترة تزيد على أربعة عشر شهرا، وقد استثنوا من أية دفعات قامت وزارة المالية بدفعها للموظفين خلال الفترة السابقة.

- وبالنسبة صلهم لدى الوزارة ترصد لهم استحقاقات تتمثل في رواتبهم عن كامل الفترة التي لم يتلقوا بها رواتب والبالغة (8055967 شيكل) بالإضافة إلى استحقاقات قانونية كمكافأة نهاية الخدمة وبند الإشعار لكل من تجاوزات فترة خدمته منهم سنتين متتاليتين.

- وعليه وبناء على ما تقدم، ولصعوبة الظروف التي يمر بها هؤلاء الموظفين بسبب انقطاع رواتبهم أولا، ولانتهاء فرصة العمل التي حصلوا عليها في البرامج، يقترح استصدار قرار بجدولة كافة الاستحقاقات المترتبة على وزارة المالية اتجاه هؤلاء الموظفين، واستباق ذلك بدفع مبلغ يعادل (راتب شهرين) لكل منهم بشكل عاجل، لإزالة الإحباط الذي مسهم بانقطاع رواتبهم دون غيرهم من الموظفين طيلة المدة السابقة.

مرفق رقم 7

قائمة بأسماء المواطنين أصحاب العقود المؤقتة الذين تقدموا بشكاوى إلى الهيئة

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
1.	مريم عامر محمد أبو شيخة	وزارة العمل	2004/4/1	التشغيل المؤقت	2007/7/1	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل ودفع المستحقات
2.	غادة عبد الخالق النتشة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	2007/6/27	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
3.	رشا سمير أبو حميد	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	2007/6/30	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
4.	شحدة محمد عرعر	وزارة الشؤون الاجتماعية	2005/9/1	عقد مؤقت	2007/6/30	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
5.	محمد شحدة عرعر	وزارة العمل	2005/6/1	التشغيل المؤقت	صدور القرار	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
6.	حسام ازريقات	وزارة العمل وزارة العمل	2005/8/5	البطالة المؤقتة	2007/6/27	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
7.	حسن طميمة	وزارة العمل	2005/6/1	البطالة المؤقتة	2007/6/30	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
8.	سهير عبد المجيد طميمة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت شهري	بصدور القرار	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
9.	نجاح حسن الشعراوي	وزارة العمل	2004/4/1	عقد شهري	2007/6/30	وقف العقد عدم دفع الأجر	إعادته إلى العمل دفع المستحقات
10.	زياد بدوي عمرو	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	2007/6/31	وقف العقد عدم دفع الأجر	التثبيت دفع المستحقات
11.	فؤاد محمد أبو قبيطة	وزارة العمل	2005/7	عقد سنوي	2007/6/30	وقف العقد	التثبيت

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
						عدم دفع الأجر	دفع المستحقات
.12	عبير إبراهيم كاشور	وزارة العمل	2005/6/1	عقد سنوي	2007/6/31	وقف العقد	التثبيت دفع المستحقات
.13	نورة العميرة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	2007/6/30	وقف العقد	التثبيت دفع المستحقات
.14	مشهور عبد القادر شروف	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	2007/7/1	وقف العقد	دفع المستحقات التثبيت
.15	يعقوب عبد العزيز القواسمة	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2001/6/22	عقد دائم ابتداء من 2007/2/17	صدور القرار	-	التثبيت إحتساب سنوات عمله سنوات خدمة
.16	فاطمة كتلو	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	صدور القرار	إنهاء العقد	التثبيت المخصصات المالية
.17	ناهد حامد قزاز	وزارة العمل	2004/9/1	برنامج البطالة ثم بتاريخ 2005/6/1 عقد سنوي	2007/6/30	وقف عن العمل	التثبيت المخصصات المالية
.18	مصطفى عبدالله مفرح	وزارة العمل	2005/6/1	التشغيل المؤقت	2007/6/30	وقف العقد	إلغاء القرار دفع الأجر
.19	ماجدة احمد أبو شرار	وزارة العمل	2005/6/1	عقد مؤقت	بصدور قرار مجلس الوزراء	وقف العقد	إلغاء القرار دفع الأجر
.20	عادل محمد جرادات	وزارة العمل	2005/6/1	التشغيل المؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد	التثبيت المخصصات المالية
.21	ميسر ريان	وزارة العمل	2005/1/1	التشغيل المؤقت	صدور القرار	إنهاء العقد	التثبيت المخصصات المالية
.22	يوسف محمد جبريل	وزارة العمل	2005/9/1	عقد بطالة مؤقت	لم يبلغ بوقف عقده، ولكنه لم يتسلم راتبها	إنهاء العقد	التثبيت المخصصات المالية
.23	رابعة محمود الحسنة	وزارة العمل	2005/9/1	عقد بطالة مؤقت	لم تبلغ بوقف	إنهاء العقد	التثبيت

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
						عقدها، ولكنها لم تتسلم راتبها	المخصصات المالية
.24	هالة جبرين خواجه	وزارة العمل	2005/9/1	عقد بطالة مؤقت	لم تبلغ بوقف عقدها، ولكنها لم تتسلم راتبها	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	التثبيت المخصصات المالية
.25	محمد علي زبون	وزارة العمل	2005/9/1	عقد بطالة مؤقت	لم يبلغ بوقف عقده، ولكنه لم يتسلم راتبه	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	التثبيت المخصصات المالية
.26	اشرف إبراهيم احمد البيراوي	وزارة العمل	2006/1/1	عقد مؤقت	2007/6/31	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	التثبيت، المخصصات المالية
.27	فدوى احمد داوود	وزارة العمل	2006/1/1	برنامج التشغيل المؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	الطعن بقرار مجلس الوزراء المخصصات المالية
.28	فادية احمد خلايلة	وزارة العمل	2006/1/1	عقد مؤقت	صدور القرار	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	إعادة العقد المخصصات المالية
.29	ماهر جبرين روصي	وزارة العمل	2006/1/1	التشغيل المؤقت	2007/6/30	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية التثبيت
.30	إسماعيل الزعاريير	وزارة العمل	2006/2/1	عقد سنوي	2007/6/3	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	التثبيت المخصصات المالية
.31	عزام محمود غنيمات	وزارة العمل	2005/12/15	عقد سنوي	2007/7/1	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية التثبيت
.32	حمدي عودة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.33	باسل عمران	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.34	سامي أبو سمرة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
.35	عبد الله عمران	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.36	توفيق عزام عودة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	وقف عن العمل عدم دفع الراتب	التثبيت المخصصات المالية
.37	سهير سامي بربري	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.38	لاتا بهاء الدين الفارس	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.39	مها عدنان عبد الحق	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.40	شرين منيب السائح	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.41	عبد الله كمال خليل	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.42	ميس صبيح زكريا	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.43	تمارا احمد الأشقر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.44	منال عادل أبو حجلة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.45	باسل محمد عمران	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.46	تغريد شاكر الخياط	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.47	بشرى طارق مسمار	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.48	حمدي عبد الوهاب عودة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد	المخصصات المالية

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
						عدم دفع الراتب	
.49	سامي محمد أبو سمرة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.50	منيرة محمد جرارة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	إنهاء العقد عدم دفع الراتب	المخصصات المالية
.51	جمال إبراهيم موسى الشلالدة	وزارة البريد والاتصالات	2005/7/1	مياومة حول عقد دائم 2007/2/14	شهر 2007/8	عدم دفع الراتب	معرفة وضعه في الوزارة بعد قرار مجلس الوزراء. صرف مستحقاته المالية
.52	فوزية عبد الرحيم أبو حديد أبو إسنيينة	وزارة الأوقاف	2006/6/17	سنوي	2007/6/25	إيقاف عن العمل بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 2007/6/30	التثبيت بالعمل صرف المستحقات المالية
.53	أشرف محمد محمود بخيتان	وزارة الأسرى	2006/9/5	عقد موظف	2007/9/1	وقف عن العمل	العودة إلى العمل
.54	يحيى محمد سعيد قط	وزارة الحكم المحلي	2006/12/2	سنوي	2007/6/27	وقف عن العمل بموجب قرار مجلس الوزراء	العودة إلى العمل
.55	شادي عدنان رسمي صابر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.56	لؤي أكرم شريف صرصور	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.57	سنابل محمود جبر زبيدية	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.58	فداء أحمد ذيب يونس	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.59	كوثر ربحي محمود عبد الرازق	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.60	حنان فخري أحمد جبرين	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
.61	ثمين يوسف أحمد بدح	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.62	سوسن محمد شاهر علي عرام	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.63	ريم فريد نمر عوض	وزارة العمل	2005/12/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.64	عهود عبد العزيز محمد سلمان	وزارة العمل	2005/12/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.65	الواتق بالله أيوب عبد العزيز سليمان	وزارة العمل	2005/12/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.66	إيمان يوسف أحمد شريف	وزارة العمل	2005/12/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.67	توفيق عزام توفيق عودة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.68	سهير سامي خليل بربري	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.69	لاتا بهاء الدين أديب الفارس	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.70	مها عدنان فارس عبد الحق	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.71	شيرين منيب صبحي السائح	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.72	عبد الله كمال فايز خليل	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.73	ميس صبيح خليل زكريا	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
.74	تمارا أحمد سليمان الأشقر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.75	منال عادل مصطفى أبو حجلة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.76	باسل محمد نايف عمران	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.77	تغريد شاكر فؤاد الخياط	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.78	بشرى طارق فوزي مسمار	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.79	حمدي عبد الوهاب راغب عودة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.80	سامي محمد حمدان أبو سمرة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.81	منيرة محمد محمود جرارة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/30	عدم تلقي الراتب	التثبيت المستحقات المالية
.82	أحمد حمزة مصطفى زيد	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.83	أحمد فوزي مفلح أبو بكر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.84	إياد راجح محمد أبو الوفا	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.85	إيمان توفيق أديب نزال	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.86	إيمان حسين فارس مصطفى	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.87	أيمن موسى محمد البزور	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.88	حاتم طاهر حسين حسين	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.89	خالد عمر محمد سمار	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.90	ريم مصطفى محمود أبو الرب	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.91	سلام أحمد ياسين أبو بكر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
.92	شروق صالح محمود زكارنة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.93	عامر صالح مصطفى ملحم	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.94	مى فايز محمد الطوبجي	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.95	نغم عوني عبد الكريم غزاوي	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.96	نور محمد حافظ عمارنة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.97	هالة عبد الله مصطفى أبو مراد	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.98	هديل صالح فياض الشاعر	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
.99	وسيم طالب أحمد طالب	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
100	ميزر خالد مصطفى زكارنة	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
101	مراد عمر محمد مرشد	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
102	جاءك سليم صافي سعيد	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
103	محمد عمر يوسف	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
104	خالد مصلح الحاج صالح	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
105	صدام شريف حمدان	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
106	بهاء رشاد أبو حسن	وزارة العمل	2005/6/1	عقد بطالة مؤقت	2007/6/27	عدم تلقي الراتب	التثبيت والمستحقات المالية
107	رسم محمود شحادة	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
108	أماني الأسمر	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
109	سامر الشوا	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
110	رجاء عبد الحفيظ الجبالي	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
111	سراب محمود أحمد عمر	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
112	رنا رأفت أحمد صبح	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
113	محمد سعيد محمد عيسى	وزارة الحكم المحلي	2005/12/31		2007/6/27		
114	هيام سليمان بريك الحسنات	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
115	مرام أنور عثمان نمر اللحدوح	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
116	بثينة زايد سلمان اسلخ	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
117	علياء حمدان محمد عبود	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
118	صقر حرب مين سعد	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
119	رامي نمر محمد حرارة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
120	هيثم ديب عاشور أبو راس	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	12/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
121	عز الدين عزمي محمد النحال	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
122	محمد نبيل حسن نصر الله	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
123	إبراهيم عزمي محمد النحال	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
124	حنان أكرم عبيد حجاج	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
125	اكتمال محمد أحمد الكومي	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
126	أكرام صالح سليمان الجوجو	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
127	سحر محمد عبد المولى أبو ناموس	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
128	عزة أحمد سعيد حرارة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
129	بدر عبد بدر أبو سيدو	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
		الاجتماعية		مؤقتة		المستحقات	
130	السيد رمضان سليمان جمعة أبو عياري	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
131	علي حسن علي بنات	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
132	إبراهيم محمد مروان إبراهيم لولو	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
133	سفيان عمر عبد بحر	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
134	إباد أيوب حمدان بلبل	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
135	ريم حازم يعقوب المهندي	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
136	مؤمن فتحي محمد عاشور	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
137	نسرين محمد سلمان البنا	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
138	حنان أحمد محمد الحنجوري	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2007	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
139	صابرين عبد الرؤوف ياسين	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
140	سوسن جميل خليل شعت	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
141	عدلات عبد المعطي محمد الشيخ	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	11/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
142	أسامة سعد الدين عودة حامد	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
143	إبراهيم قاسم محمد الدم	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
144	سميرة حلمي جندية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
145	محمد اسماعيل عاشور	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
146	محمد محمد محمد سمعان	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	7/31/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
147	عزات مصباح سكيك	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
148	رانية اسماعيل إبراهيم شمعة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
149	الهام عبد الهادي العرين	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
150	سهى حسن عطا صرور	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
151	رامي منير الناطور	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
152	محمود يوسف حمادة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
153	إياد عيسى محمد أبو غبن	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	11/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
154	صلاح خميس العامودي	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
155	عماد عبد الرحمن أبو داير	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
156	أحمد عبد الرحمن شهاب	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ توقيع العقد	نوع عقد العمل	تاريخ إنهاء العقد	نوع الانتهاك	الإجراءات المطلوبة من الهيئة
		الاجتماعية		مؤقتة		المستحقات	
157	حسن سليمان الحاطي	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
158	غسان نبهان النباهين	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
159	مصطفى عزاب البابا	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	6/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
160	هيثم توفيق الغصين	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
161	تامر رشدي عبد هنية	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	5/31/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
162	منذر عبد القادر محمد ريان	وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات	1/6/2007	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
163	رشا عبد الرحمن عبد القادر المناعة	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات
164	إكرام صالح سليمان الجوجو	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	8/1/2005	عقد عمل / وظيفة مؤقتة		وقف العقد/عدم دفع المستحقات	تجديد العقد / دفع المستحقات

مرفق رقم 8

بسم الله الرحمن الرحيم


السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (10) / 12/04/م.و.س.خ. لسنة 2007 بشأن وقف كافة عقود العمل المعقودة من بعد تاريخ 2005/12/31م بناءً على الصلاحيات المخولة لنا قانوناً وتنسيباً وزير المالية وبناءً على مقتضيات المصلحة العامة وبعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لعام 2003 وبناءً على اقتراح وزير المالية بتاريخ 2007/06/14 بإعلان حافة الطوارئ؛ فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2007/06/27 (2007/06/27) ما يلي:

مادة (1)

- 1- وقف كافة عقود العمل المعقودة من تاريخ 2005/12/31.
- 2- يمنح لكل متعاقد منهم مدة شهر واحد من تاريخه لتقديم شكوى إلى ديوان الموظفين العام الذي يعالجها مع الوزارة المختصة، والأمانة العامة لمجلس الوزراء.
- 3- يستثنى من هذا القرار المعظمين الذين تم التعاقد معهم وفقاً للتسليمات التي أقرتها وزارة التربية والتعليم العالي.

مادة (2)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويسري اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدرت من مدينة رام الله بتاريخ 2007/06/27 م
الثاني عشر من جمادى الآخرة من عام 1428هـ




مرفق رقم 9

Palestinian National Authority
Council of Ministers
Cabinet Secretariat

بسم الله الرحمن الرحيم



السلطة الوطنية الفلسطينية
مجلس الوزراء
الأمينات العامة

2007/07/

القرار: 303/2007/م.ر.ع.

مرفق رقم (أ)

حفظه الله

دولة الأخ صلاح فياض
رئيس الوزراء / وزير المالية

تحية وبعد،،

الموضوع: تشكيل لجنة خاصة للبت في القضايا المقدمة من الموظفين المدنيين

تهديكم الأمانة لأمانة لمجلس الوزراء تحياتها، وتعلمكم بقرار مجلس الوزراء الصادر في جلسته الأسبوعية رقم (05) المنعقدة بتاريخ 2007/07/02 القاضي بتشكيل لجنة خاصة للبت في القضايا المقدمة من الموظفين المدنيين الذين تم تعليق قراراتهم (التعيين أو الترقية)، تضم في عضويتها كل من: ديوان الموظفين العام (مقرراً)، وزارة المالية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والوزارة المعنية.

وعليه يرجى تسيب موظف من وزارة المالية لمصوبية هذه اللجنة.

نرجو من دولتكم التكرم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

د. مسعودي الكرنكز

أمين عام مجلس الوزراء

رئيس ديوان رئيس الوزراء

[Handwritten signature]



ملاحظة: الرجاء متابعة مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

حفظه الله

مفاد من أعضاء اللجنة

نسخة: رئيس الوزراء
مفادى الأمانة العامة للمجلس الوطني



الوزارة العامة للشؤون القانونية

مرفق رقم 10

قائمة بأسماء المواطنين اللذين تقدموا بشكاوى إلى الهيئة بسبب وقف رواتبهم / قطاع غزة

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
1.	عمر إبراهيم عيد	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (أمين مخزن)	2004/7	شهر 7	لا يوجد	49848		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
2.	إلهام رمضان البحابصة	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (ممرضة)	2006/9/23	شهر 7	لا يوجد	934341140		لم تستلم قسيمة راتب شهر 7
3.	جولبيت جمال الغول	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	2006/8/1	شهر 6	لا يوجد	204888		
4.	حجازي خالد حجازي	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (كاتب)	2004/8/1	شهر 7	لا يوجد	200212		
5.	خالد عبد الهادي صيام	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	1980	شهر 7	لا يوجد	947216735		
6.	خليل غسان أبو لبدة	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	2004/6/12	شهر 7	لا يوجد	201462		
7.	رامز زهدي الخطيب	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (كاتب)	2004/8/14	شهر 7	لا يوجد	200303		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
8.	رامي محمد شهوان	تلفزيون فلسطين	2000	شهر 7	لا يوجد	41322		تكملة الراتب المستحق بعد خصم منحة الإتحاد الأوروبي
9.	زايد داوود أبو عيادة	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي) رئيس قسم الأرشيف الطبي	2004	شهر 7	لا يوجد	200488		
10.	شريف عبد الهادي زقوت	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي) كاتب)	2000	شهر 7	لا يوجد	200148		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
11.	صالح إسماعيل الهمص	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي) نائب المدير العام)	2006/6/11	شهر 7	لا يوجد	926573965		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
12.	عابد عبد المالك أبو شهلا	المستشفى الأوروبي (ممرض)	2004/5/20	شهر 7	تقرير كيدي	903432243		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
13.	فاطمة عبد الهادي صباح	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي) ممرضة)	/11/11 2003	شهر 7	لا يوجد	9067		

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
14.	محمود رياض منصور	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (نائب المدير الإداري)	2005/9	شهر 7	لا يوجد		900552795	
15.	إياد جمعة برهوم	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (حكيم)	2000/5/20	شهر 7	لا يوجد	42178		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
16.	عطا عبد الغني الجزار	كلية فلسطين للتمريض (نائب العميد للشئون الإدارية)	1982/1	شهر 7	لا يوجد		9090411803	لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
17.	عمر إبراهيم الهمص	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (إداري - قسم الخدمات الفندقية)	2005/5/1	شهر 7	لا يوجد	201622		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
18.	محمد حسن جودة	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (كاتب)	2000	شهر 7	لا يوجد	200283		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
19.	محمود سليم الحاج أجدد	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (مساعد معمل)	2004/6/1	شهر 7	لا يوجد	49514		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
20.	رويدة محمد يونس	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (حكيمة)	1994	شهر 7	لا يوجد	14710		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
21.	زينب علي صيام	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (ممرضة)	1997	شهر 7	لا يوجد	7233		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
22.	عين الحياة نمر سالم	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	1995	شهر 7	لا يوجد	14243		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
23.	ليلي محمد المشاركة	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (مشرفة تمرير)	2000	شهر 7	لا يوجد	42223		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
24.	محمد محمود شيخ العيد	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (مراسل)	2004	شهر 7	لا يوجد	49888		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
25.	نور محمد النجار	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	2006/9	شهر 6	لا يوجد	205045		لم يستلم قسيمة راتب شهر 6، 7
26.	وليد مرزق ماضي	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي	1994	شهر 7	لا يوجد		912404264	
27.	يسرى داوود العقاد	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (رئيسة قسم التمريض)	1996	شهر 7	لا يوجد	22315		
28.	سمية سامي مقداد	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (حكيمة)	1995	شهر 7	لا يوجد	14253		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
29.	يوسف فتحي فحجان	مستشفى الهلال الأحمر الإماراتي (حكيم)	2004/6	شهر 7	لا يوجد	200506		لم يستلم قسيمة راتب شهر 7
30.	حسن سلمان أبو حصيرة	وزارة المالية - دائرة ضريبة الدخل والأموال (مفتش ضريبة)	1997/6	شهر 7	لا يوجد	26219		
31.	سميح محمد عليان أبو نقيرة	غزة الأوروبي	2006/4	2007/7		204518		
32.	رحمة محمد حمدان ماضي	عيادة شهداء رفح	1975/11	2007/8		7237		
33.	إياد فضل محمد أبو العراج	عيادة شهداء رفح	1995/2	2007/7		14501		
34.	سمير عطية علي الجزائر	عيادة شهداء رفح	1977	2007/7		7696		
35.	عبد العزيز محمد عياد ابو عمرة	عيادة الشابورة - رفح	1996	2007/7		41569		
36.	حامد ابراهيم خليل ابو شعر	عيادة شهداء رفح	2005/7	2007/7		202781		
37.	هاني محمد عبد الكريم ابو جراد	عيادة شهداء رفح	2006/4	2007/7		204432		
38.	محمود سليمان عودة شيخ العيد	عيادة شهداء رفح	2000	2007/7		41854		
39.	خالد مقبول ابراهيم الهور	عيادة شهداء رفح	1995/4	2007/7		17727		
40.	اسامه عبد الرحمن مصطفى النجار	عيادة شهداء رفح	2000/10	2007/7		42554		
41.	ايمان صالح مرشد القاضي	عيادة شهداء رفح	2004/7	2007/5		49553		
42.	هاني جبر عبد الجبار القططي	عيادة شهداء رفح	1986	2007/7		10891		

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
.43	عصام عبد القادر شاهين	عيادة شهداء رفح	2005/7	2007/7		202567		
.44	سامي حسين نبهان ابو عطوان	عيادة شهداء رفح	2004/8	2007/7		200414		
.45	عمران محمد داوود دعبس	عيادة شهداء رفح	1993	2007/7		13495		
.46	سامي عبد الله ديب يونس	مستشفى تل السلطان	1986/6	2007/7		10943		
.47	سمير موسى عبد الرحمن يوسف	مستشفى تل السلطان	1982	2007/7		9487		
.48	إبراهيم أحمد بدوان	وزارة المالية	2006/6/9			204732		وقف الراتب
.49	علاء رضوان الرئيس	وزارة المالية	2006/6/9			901466706		وقف الراتب
.50	ميرفت تيسير النونو	وزارة المالية	2006/6/9			204812		وقف الراتب
.51	عبد الناصر مصباح جاد الحق	وزارة التربية والتعليم	2003			47839		وقف الراتب
.52	محمد صالح عمر	وزارة التربية والتعليم	1990			12389		وقف الراتب
.53	منير راشد موسى	وزارة التربية والتعليم	1993			13730		وقف الراتب
.54	محمد علي الجوجو	وزارة الشؤون الإجتماعية	1999	شهر 2007/7		37941		وقف الراتب
.55	حسام طه أبو الخير	وزارة الشؤون الإجتماعية	1997/7/1			37582		وقف الراتب
.56	شادي محمد ورش آغا	وزارة الصحة	2006/6/14	شهر 6 و 2007/7		204748		وقف الراتب
.57	سلامة عمر معروف	وزارة الإعلام	2006/5/2	شهر 2007/6		90589		وقف الراتب
.58	غسان شحادة رضوان	وزارة الإعلام	2000/8/29			92205		وقف الراتب
.59	عادل فضل أبو ناجي	وزارة الإعلام	1996/9/1			20974		وقف الراتب
.60	هيفاء طاهر ساق الله	وزارة الصحة	2000			901643312		وقف الراتب

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
.61	أحمد عبد الماجد الخضري	وزارة الصحة	2000				901675587	وقف الراتب
.62	مصطفى عوض سحور	وزارة الشؤون الإجتماعية	/12/15 1987			11493		وقف الراتب
.63	كمال علي الجماسي	وزارة الشؤون الإجتماعية	1985			9858		وقف الراتب
.64	جميل محمد سلمان علي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				22541	940205347	وقف الراتب
.65	بلال توفيق المصري	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				203909	903319705	وقف الراتب
.66	نبيل توفيق حميد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				17838	975891979	وقف الراتب
.67	هاني أحمد الزعانين	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				17600	912907155	وقف الراتب
.68	محمد أحمد أبو جراد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				43822	915549976	وقف الراتب
.69	عوض هاني علي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205188	914637285	وقف الراتب
.70	منصور عبد الجواد شتات	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				20173	925208076	وقف الراتب
.71	إبراهيم عبد الهادي قدورة	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				22179	940218761	وقف الراتب
.72	جاد الله الشافعي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				42182	901348912	وقف الراتب
.73	عيد عبد الناصر صباح	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				44659	9118052821	وقف الراتب
.74	إبراهيم سعيد أبو هرييد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				49418	920615440	وقف الراتب

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
.75	رفيق سامي جراد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				20224	926690256	وقف الراتب
.76	رائد ربحي عليان	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				41536	900900689	وقف الراتب
.77	إياد إسماعيل الرن	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				20938	900532151	وقف الراتب
.78	فداء سامي صيام	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205056	800511917	وقف الراتب
.79	رحمة ناصر أبو عودة	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				204750	800024473	وقف الراتب
.80	زكريا محمد زرنح	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205018	800114183	وقف الراتب
.81	أسماء جمال حمد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				204943	906687306	وقف الراتب
.82	سوزان زياد الوادية	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205048	801087271	وقف الراتب
.83	شريف حمزة المصري	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				202941	903629033	وقف الراتب
.84	عبد الرازق عوض عاشور	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205036	810961319	وقف الراتب
.85	أيمن خضر الخليلي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205085	914759584	وقف الراتب
.86	ناصر محمد حمد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205201	926485772	وقف الراتب
.87	ريم عبد الله سمور	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205031	960141166	وقف الراتب

الرقم	الاسم	مكان العمل	تاريخ التعيين	تاريخ وقف الراتب	أسباب وقف الراتب	الرقم الوظيفي	رقم الهوية	ملاحظات
88.	سمير محمد جراد	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205184	922045455	وقف الراتب
89.	هانى يوسف صالح	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				204843	912283520	وقف الراتب
90.	إبراهيم ماضي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				204905	909129850	وقف الراتب
91.	جهاد محمد فياض	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205189	917176976	وقف الراتب
92.	أيمن علي حمدان	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				48993	923998165	وقف الراتب
93.	إبراهيم حسن أبو ربيع	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				204713	949836480	وقف الراتب
94.	أحمد عبد الكريم أبو مهادي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				44291	901268151	وقف الراتب
95.	علاء جميل عبد الرحمن	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				205070	800022980	وقف الراتب
96.	عطية حسن حمدان	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				43900	900590282	وقف الراتب
97.	سمير شعبان نعيم	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				13520	956379093	وقف الراتب
98.	سعد محمد السبع	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				24274	921452033	وقف الراتب
99.	رجاء محمد عبد الهادي	وزارة الصحة - مستشفى بيت حانون				49316	905301984	وقف الراتب